في أبجدية الرموز الثقافية

من أجل تفسيرٍ أدقّ للقضايا الهامّة

. محمود الذوادي *

مشروعية البحث في الرموز الثقافية

بدأ اهتمامُنا بدارسة مفهوم الرموز الثقافية في بداية عام ١٩٩٠. وكان الأمر استجابةً لرغبة ملحّة تطالبنا بالعثور على مرجعية رئيسية تكون ذاتَ مصداقية عالية في فهم وتفسير سلوك الناس، أفرادًا وجماعات. فوَجَدْنا أنفسَنا نبحث عمّا يسميه عديدُ العلماء اليوم الرجوعَ إلى أساسيات الأشياء. ذلك أنّ الرموزَ الثقافية أو الثقافة أو المنظومة الثقافية (اللغة والفكر والدين والمعرفة والقيم والأعراف الثقافية والقوانين والأساطير) هي أكبرُ صفةٍ مميّزةٍ للجنس البشري عن سواه من الأجناس الحية الأخرى؛ وهي أيضًا العناصرُ الحاسمةُ التي أهّلت الجنسَ البشري وحده للفوز بمقاليد السيادة والخلافة في هذا الكون. ومن هذه المعالم الأبجدية للرموز الثقافية ودورها في دنيا الإنسان، تأتي المشروعيةُ القويةُ لفرضية الرجوع إلى الرموز الثقافية باعتبارها أهمَّ الأساسيات التي تحتاج إليها العلومُ الإنسانيةُ والاجتماعيةُ في كسبِ رهانٍ متينٍ وأكثر مصداقيةً في فهمِ السلوكات البشرية وتفسيرِها.

تفيد الملاحظةُ البسيطةُ بأنّ أفراد الجنس البشري ينفردون بحقيقتين رئيسيتين: ١ـ بطء كبير في النموّ والنضج البيولوجي مقارنةً بسرعة النموّ والنضج البيولوجي عند الكائنات الحية الأخرى. ٢ ـ التمتع بمدى حياة أطول من مدى حياة الأغلبية الساحقة للأجناس الأخرى. ولتفسير ذلك يتطلب الأمرُ طرحَ فرضية واقعية ثم التحققَ من مدى مشروعية مصداقيتها. وأولُ فرضية واقعية تتبادر إلى الذهن في هذا الصدد هي أنّ الرموز الثقافية تشكّل العاملَ الحاسمَ في كلٍّ من بطءِ النمو البيولوجي الفيزيولوجي، وإطالةِ مدى الحياة عند أفراد الجنس البشري. فعلماءُ البيولوجيا والفيزيولوجيا يؤكّدون أنّ أفراد الجنس البشري يَبْلغون أوجَ نضجهم البيولوجي والفيزيولوجي في سنّ الخامسة والعشرين؛ أما اكتمالُ النموّ في عالم الرموز الثقافية فلا يتمّ إلاّ في سنّ متأخّرة من حياة الإنسان. وهكذا يتّضح أنّ إطالة مدى حياة الإنسان هي التي تعطي الفرصةَ لكسب رهان النموّ والنضج في أثمن ما يَمْلكه البشر وفي أكثر ما يميِّزهم عن الأجناس الأخرى ويُشْعرهم بإنسانيّتهم ـ ألاَ وهي الرموزُ الثقافية. ويمكن القول بأنّ تميُّزَ المخّ البشري باحتضان منظومة الرموز الثقافية أثّر في هندسة جينات وبيولوجيا الإنسان، والمتمثلة في بطء نموّه البيولوجي. ولا شكّ في أنّ مثل هذا الوزن الكبير لتأثير الرموز الثقافية يعزِّز مصداقيةَ قولنا سابقًا بأنّ الكائن البشري هو كائن ثقافي بالطبع. وهذه حيثياتٌ رئيسيةٌ يجب على الباحث في شؤون الثقافة أن يكون ملمّاً بها لكي تزيده بصيرةً في قراءته لأبجدية الرموز الثقافية.

المعالم الخمسة للرموز الثقافية

بالنظر المتعمّق إلى جوهر طبيعة الرموز الثقافية عند الجنس البشري تَبيَّن أنها تتسم بلمسات غير مادية/متعالية/ ميتافيزيقية تجعلها تختلف عن صفات مكوّنات الجسم البشري وعالم المادة. ولشرح ما نعنيه باللمسات المتعالية/ الميتافيزيقية للرموز الثقافية، نقتصر هنا على ذكر خمسٍ منها نعتبرها رئيسيةً:

١ ـ ليس للرموز الثقافية وزنٌ وحجمٌ كما هو الأمرُ في المكوّنات البيولوجية الفيزيولوجية للكائنات الحية وعالمِ المادة الجامدة.

٢ ـ تتمتع الرموزُ الثقافيةُ بسهولةٍ وسرعةِ انتقالها عبر المكان والزمان. يَنْطبق هذا بصورة كاملة على استعمال الفاكس اليوم؛ كما ينطبق على الكلمة المنطوقة والمرسَلَة عبر صوت الإنسان أو عَبْر الهاتف والمذياع والتلفزيون والأنترنت. ويَرجع ذلك في المقام الأول إلى ما ورد أعلاه، أيْ نزع عامِلَي الحجم والوزن من الكلمة المنطوقة والمرسلة.

٣ ـ لا تتأثّر الرموزُ الثقافيةُ بعملية النقصان عندما نعطي منها للآخرين، كما هو الأمرُ في عناصر عالم المادة. فإعطاءُ

---

* ـ عالم اجتماع، جامعة تونس.

. محمود الذوادي .

الرموز الثقافية تشكّل العاملَ الحاسمَ في بطء النمو البيولوجي وإطالةِ مدى الحياة عند البشر

الآخرين خمسين دينارًا من رأس مالنا وقنطارًا من قمحنا وعمارةً من عماراتنا تُنقص ممّا هو عندنا من ممتلكات مادية؛ أما إذا مَنَحنا الآخرين شيئًا من معرفتنا وقيمنا الثقافية ولغتنا فإنّ ذلك لا يُنقص شيئًا من رموزنا الثقافية هذه.

٤ ـ للرموز الثقافية قدرةٌ كبيرةٌ على البقاء طويلاً عبر الزمان. فاللغة، وهي أمُّ الرمُوز الثقافية، لها قدرةٌ فائقةٌ على تخليدِ ما يُكْتب بها بغضّ النظر عن محتوى المكتوب. أما على مستوى التراث الجماعي للمجموعات البشرية، فإنّ اللغات المكتوبة على الخصوص تمكّنها من تسجيل ذاكرتها الجماعية والمحافظةِ عليها رغم اندثار تلك المجموعات العضوي والبيولوجي ورغم تغييرها للمكان. ولا تقتصر هذه الأبعادُ المتعالية/المتافيزيقية على اللغة المكتوبة فقط، بل إنّ الاستعمال الشفوي للغة يقترن هو الآخر بدلالات مماثلة. أفلا يلجأ البشرُ إلى استعمال الكلمة المنطوقة في تأملاتهم الكونية وتضرّعاتهم وابتهالاتهم إلى آلهاتهم أو إلى أيّ شيء آخر يعتقدون في أزليته أو قدسيته؟ فبانفرادهم بنوعية اللغة البشرية عن بقية الكائنات الحية الأخرى يستطيعون أن يحرِّروا أنفسَهم من العراقيل المادية لهذا العالم ويقيموا علاقاتٍ وروابطَ مع العالم المتعالي/الميتافيزيقي.

٥ ـ تَمْلك الرموزُ الثقافيةُ قوةً هائلةً تمكّن أصحابَها من الانتصار على أكبر التحدّيات. فعلى سبيل المثال، أثبتتْ قيمُ الحرية والعدالة والمساواة أنّها رموزٌ ثقافيةٌ قادرةٌ على شحن الأفراد والمجموعات بطاقات هادرة جبّارة. وهذا ما يوحي به قولُ الشاعر العربي التونسي أبي القاسم الشابي: «إذا الشعبُ يومًا أراد الحياةَ/فلا بد أن يستجيب القَدَرْ.» فمصدرُ إرادة الشعوب الحقة يَكْمن في عالم الرموز الثقافية؛ أيْ عندما يجْمع الناسُ أمرَهم للدفاع عن الحرية والمساواة والعدل وعن حقهم في الاستقلال واحترام الذات، يصبح ردُّ فعلهم كردّ فعل القَدَر الذي لا يُبْقي ولا يَذَر. وهذا ما يفسِّر لجوءَ الناس إلى الحديث عن المعجزات في بعض الأحداث الفردية أو الجماعية التي تَدْخل سجلَّ التاريخ بالرغم من عدم توفّر المعطيات المادية لذلك: إنّها تجلِّياتٌ لأثر الرموز الثقافية الحاسم في ميلادِ وتفعيلِ حركية السلوكات البشرية في المجتمعات والحضارات الإنسانية على مرّ الع

أمثلة ميدانية

يساعد منظورُنا للرموز الثقافية على طرحٍ يتمتع بدقةٍ أكثر في فهم وتفسير العديد من الظواهر والقضايا ذات العلاقة بالمسألة الثقافية. فدعنا الآن نناقشْ ثلاثَ قضايا تتجلّى فيها معالمُ منظورنا المختلف.

١ ـ **التبعية** : الكتابات حول مسألة التبعية ركّزت اهتمامَها على خطر التبعية الاقتصادية وهَمَّشتْ خطرَ التبعية الثقافية على المجتمعات النامية. ويَبْرز هذا التوجه الفكري خاصةً عند المفكرين الماركسيين؛ وما مدرسة «نظرية التبعية» التي نادى بها جوندر فرنك وأتباعُه إلاّ أشهرُ مثالٍ على ذلك. أما منظورنا للرموز الثقافية فهو يرى أنّ تبعية مجتمعات العالم الثالث للمجتمعات الغربية على مستوى المنظومة الثقافية أكثرُ خطورةً من التبعية الاقتصادية لأنّها تُضرّ بأعزِّ ما يَمْلكه الجنسُ البشري وما يميِّزه عن سواه من الأجناس الأخرى. وإذا كانت المنظومة الثقافية هي بيتَ القصيد في تحديد هوية الجنس البشري، وبالتالي في تحديد هوية المجتمعات البشرية، فإنّ تبعيةَ البعض منها ثقافيًا للآخر تُعتبر مُصابًا جَلَلاً لأنّها تَضْرب صميمَ الركائز التي تُقام عليها هويةُ الأفراد ومجتمعاتها، ولأنّ مدة بقاء الرموز الثقافية للمستعمِر القديم طويلةُ العمر في المجتمعات المستعمَرة؛ ومن ثم فإنّ استقلالها اللغوي الثقافي الحقّ أصعبُ بكثيرٍ من استقلالها عن الاحتلال العسكري والهيمنة الاقتصادية.

تشير الملاحظاتُ في دنيا التثاقف بين الأمم والمجتمعات إلى أنّ عنصرَي اللغة والدين يَلْعبان دورًا حاسمًا في تحديد مدى خطر التبعية الثقافية. فتثاقُفُ مجتمعات الوطن العربي مع الغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين أفرز

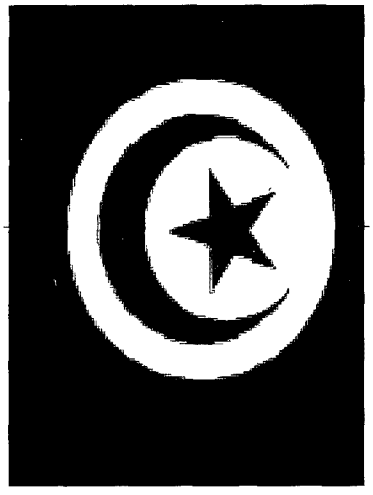

في حين يحتفل التونسيون سنويا بالجلاء العسكري الفرنسي، لا يكاد يُذكر الجلاء اللغوي الثقافي

نوعين من التبعية الثقافية. **فمن جهة**، نجح الاستعمارُ الفرنسي ـ المعروفُ بتركيزه على الجانب اللغوي الثقافي ـ في بثّ لغته وثقافتها في بلاد المغرب العربي لا بين النخب وحدها وإنما أيضًا بين عامة الناس؛ فأصبحت الفرنسيةُ لغةَ أغلبية المؤسسات في ظل الاحتلال الفرنسي، بل لغةَ العديد من المؤسسات الوطنية بعد الاستقلال. ونظرًا لأنّ اللغة هي أمُّ الرموز الثقافية جميعًا، فإنّه يجوز وصفُ التبعية الثقافية لمجتمعات المغرب العربي الأربعة (الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا) لفرنسا بأنّها تبعية خطيرة لأنّها تَحْرم اللغاتِ الوطنيةَ (العربية والبربرية...) من النموّ والاستقلال الكاملَيْن. ولا يقتصر خطرُ التبعية الثقافية على ذلك، وإنما يمسّ أيضًا قضايا الشعور بالاغتراب الثقافي والتذبذب على مستوى الهوية الثقافية عند الأفراد ومجتمعاتهم. **ومن جهة أخرى**، كان الاستعمارُ الانجليزي أقلّ اهتمامًا بجوانب الاستعمار اللغوي الثقافي لبلاد المشرق العربي التي سَقَطتْ تحت هيمنته، فلم يبلغْ تعلُّمُ وانتشارُ واستعمالُ اللغة الإنجليزية في مجتمعات المشرق العربي الدرجةَ التي بَلَغتْها اللغةُ الفرنسيةُ في مجتمعات المغرب العربي. ومن هنا الحضورُ البارزُ والمتواصلُ لما يسمى بظاهرة «الكتّاب الفرنكوفونيين المغاربيين،» والغيابُ شبهُ الكامل ـ في المقابل ـ لمثل هذه الظاهرة باللغة الإنجليزية بين الكتّاب المشرقيين الذين احتلّتْ بريطانيا بلادَهم. أيْ أنّ اللغة العربية المكتوبة واللهجات العربية المتعددة (القليلةَ الاستعمالِ للكلمات الإنجليزية) حافظتْ على هيمنتها في الاستعمال في مؤسسات تلك المجتمعات المشرقية وفي التواصل بين أفرادها في الحياة اليومية. وهذا يعطي شرعيةً للقول بأنّ التبعية الثقافية لمجتمعات المشرق العربي أقلُّ حدةً وخطورةً من تلك التي تعيشها مجتمعاتُ المغرب العربي.

في ضوءِ ما سَبَقَ يَسْهل فهمُ مشروعية قولنا «إنّ الغزو اللغوي الثقافي هو أخطرُ أنواع الغزو جميعًا.» فالهجوم الشامل على المنظومة الثقافية لشعبٍ ما هو أخطرُ ما يصيبه لأنّه يَضْرب الأركانَ الأساسيةَ الأولى لكيان المجتمع البشري، والتي بدونها تَضْعف قدرتُه على التماسك، ناهيك عن المقاومة، ويَصْعب عليه ـ ويَطُول بالتأكيد ـ التحررُ اللغويُّ الثقافي، وذلك حتى في غياب الآخر الغازي. ذلك أنّ رموز الغازي الثقافية ذاتُ أمدِ بقاءٍ طويلٍ، من جهة، وذاتُ حضورٍ شبهِ ميتافزيقي، من جهة أخرى، في المجتمعات المتأثرة كثيرًا على الخصوص بالانتشار الواسع لتلك الرموز الثقافية. أيْ أنّ الحضور المادي، مثلاً، للمستعمِرِ الفرنسي في مجتمعات المغرب العربي لم يَعُدْ ضروريًا لاستمرار تأثير اللغة الفرنسية وثقافتها في تلك المجتمعات، إذ تنوب عنه النخبُ السياسيةُ والفكرية والشرائحُ الاجتماعية المتعلمة التي لا يزال يهيمن عليها مركَّبُ «سموّ» اللغة الفرنسية وثقافتها بعد حوالى نصف قرن من الاستقلال.

ينطبق هذا كثيرًا على حال المجتمع التونسي الحديث. فالنخب السياسية والفكرية والمسؤولون ذوو المراكز الحساسة وأغلبيةُ الشرائح الاجتماعية المتعلمة لفترةٍ ما بعد الاستقلال هي فئاتٌ يَغْلب عليها التعاطفُ مع لغةِ وثقافةِ وإيديولوجيا المستعمِرِ الفرنسي، أو الغرب عمومًا، أكثرَ من تعاطفها مع اللغة العربية وثقافتها ورؤيتها للحياة. وهذا ما أَطلقنا عليه «ظاهرةَ التخلُّف الآخر.» تُعزِّز هذا القولَ ملاحظتان رئيسيتان:

ـ غيابٌ شبهُ كامل منذ الاستقلال (١٩٥٦) لمصطلح «التحرر/الاستقلال اللغوي الثقافي» من قاموس السياسيين، ومن نقاشِ المفكّرين والعلماء والمسؤولين التونسيين، وحديثِ معظم الفئات التونسية الأخرى. ففي حين يحتفل التونسيون سنويًا بعيدَي الجلاء العسكري والفلاحي للاستعمار الفرنسي من الأراضي التونسية، لا يكاد يُذْكر الجلاءُ اللغويُّ الثقافي، ناهيك عن المناداة به بصوتٍ عالٍ، خاصةً من طرف النُّخَب وأصحاب القرار.

ـ غيابٌ كاملٌ بعد الاستقلال لحملات وطنية توعوية لصالح اللغة العربية (اللغة الوطنية). والحال أنّ علاقة التونسيين المتعلمين بلغتهم الوطنية ليست بخيرٍ بعدَ ما يَقْرب من نصف قرن من الاستقلال.

. محمود الذوادي .

المنظومة الثقافية السلبية إزاء الآخر مرشّحة لأن تستمرّ إلى أجل غير مسمّى

فَهُمْ لا يستعملونها بالكامل شفويًا أو كتابيًا، ولا يعارضون استعمالَ لغة أجنبية بينهم، ولا يُبْدون اعتزازًا باللغة العربية أو غيرةً عليها، ولا يوجد لديهم شعورٌ عفوي قوي إزاء أولوية استعمالها بينهم، ولا حسٌّ لمراقبة استعمال الكلمات والجمل الفرنسية. وأخيرًا فالتونسيون المتعلمون اليوم يَنْدر أن يعرِّفوا بتلقائيةٍ هويتَهم بلغتهم الوطنية (اللغة العربية)، كما يَفْعل مثلاً الألمانُ والإيطاليون والفرنسيون والإسبان.

تفيد كلُّ تلك المؤشرات اليوم إلى وجود موقف جماعي سلبي لدى الأغلبية الساحقة من التونسيين المتعلمين بالنسبة إلى علاقتهم مع اللغة الغربية. ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين مترابطين. يتمثل الأول في تأثير الاستعمار الفرنسي في إقصاء اللغة العربية قَدْرَ المستطاع من الاستعمال في المجتمع التونسي، وتعويضها باللغة الفرنسية، ثم غَرْس عقليةِ الاحتقار للغة العربية بين التونسيين المتعلمين وغير المتعلمين. أما العامل الثاني الحاسم فيتمثّله التونسيون المزدوجو اللغة والثقافة، أو المفرنَسون، الذين أخذوا زمامَ الأمور في تسيير شؤون البلاد بعد الاستقلال، ولم يستطيعوا في غالبيّتهم ـ نظرًا إلى تعاطفهم الكبير، عن وعي أو عن غير وعي، مع لغة المستعمِر وثقافته ـ التحررَ من مركّب الاستعمار اللغوي الثقافي بحيث يُعْطُون الأولويةَ للغة الوطنية وثقافتها، وذلك بتمكينهما ـ عبر سلسلة من الإصلاحات اللغوية والثقافية والنفسية ـ من كسب رهان عقول التونسيين وعطف قلوبهم. وبعبارة پيار بورديو، فإنّ الموقف التحقيري الذي تَلْقاه اللغةُ العربيةُ بين المتعلّمين التونسيين اليوم هو انعكاسٌ في المقام الأول لموقف النخب والمسؤولين ونظام التعليم والمجتمع بصفة عامة من اللغة العربية؛ إنه عبارة عن عمليةِ إعادةِ إنتاج (reproduction).

٢ ـ الازدواجية اللغوية والثقافية: أما الازدواجية اللغوية والثقافية فيُنْظر إليها في العديد من المجتمعات المتخلفة على أنّها عنصرٌ أساسي لنجاح عملية التنمية. ومن ثم يرى المسؤولون في هذه المجتمعات وجوبَ تبنِّي نُظُمِ التعليم عندهم سياساتِ تكوين أجيالٍ مزدوجةِ اللغة والثقافة. ولكنْ، على مستوى **أول**، ليست هناك علاقةٌ ضروريةٌ بين كسب رهان التنمية من ناحية، والازدواجية اللغوية والثقافية من ناحية أخرى. وإنّ إنجاز المجتمع الياباني منذ الحرب العالمية الثانية لمستوًى عالٍ من التنمية والتحديث خيرُ مثالٍ على ذلك. وعلى مستوى **ثانٍ**، فمن السذاجة الاعتقادُ بأنّ في الازدواجية اللغوية والثقافية بكلّ أصنافها خيرًا كبيرًا كما ترى الأغلبيةُ من النخب وأصحاب القرار والرأي العامّ في عدد كبير من المجتمعات المتخلفة. إنّ مفهومنا للرموز الثقافية يحذِّر بكلّ شدة، مثلاً، من مخاطر الازدواجية اللغوية الثقافية التي تَكُون فيها اللغةُ الأجنبيةُ وثقافتُها صاحبةَ المكانة الأولى في نفوس وعقول وسلوكات مواطني ومؤسسات المجتمعات النامية لأنّ ذلك يهدِّد أمَّ الرموز الثقافية للمجتمع النامي ـ ألا وهي اللغة/اللغات الوطنية ومنظومتها الثقافية. وفي المقابل ترحِّب رؤيتُنا إلى الرموز الثقافية بالازدواجية اللغوية والثقافية التي تحافِظُ فيها اللغةُ الوطنيةُ وثقافتُها على الأولوية والصدارة في قلوب وعقول وسلوكات مواطني ومؤسسات المجتمعات النامية، كما هو الأمرُ في «المجتمعات المتقدمة.» ذلك أنّ تعلم اللغات الأجنبية وثقافتها في هذه المجتمعات يمثِّل فقط وسيلةَ انفتاح على الآخر، لا يُرْبك ولا يَنْسف مناعةَ اللغة الوطنية وثقافتِها، ولا يَخْلق أعراضَ مركّب النقص والتحقير للذات بين المواطنين.

٣ ـ حوار وصدام الثقافات[١]: ما من شك في أنّ قضية حوار/صدام الثقافات هي اليوم من مواضيع الساعة، ويساعد مفهومُنا للرموز الثقافية على المساهمة في فهم وتفسير حيثيات هذا الموضوع. فالاشتراك أو التشابه بين التجمعات البشرية في الرموز الثقافية (أعزّ شيء

١ ـ نفضّل استعمالَ كلمة «الثقافات» بدل «الحضارات» في تحليل مسألة الحوار أو الصدام بين الأمم والمجتمعات: إذ إنّ الثقافات هي المؤسِّسة للحضارات وتجلّياتها، بما فيها القدرةُ على الحوار والصدام مع «الآخر.»

سياسه بوش مع عالمنا خيرُ مثالٍ تتجلّى فيه مشروعيةُ تأهُّل أميركا للصِّدام معنا

يَمْلكه الجنسُ البشري) يعزِّز بالتأكيد من الاستعداد والتحمس والقدرة على الحوار والتفاعل بين تلك التجمعات. واللغة هي أهمُّ عناصر المنظومة الثقافية لفتح أبواب الحوار والتواصل بين الأفراد والمجموعات البشرية. ومن ثم يمكن القول بأنّ حوار الثقافات بين العالم الإسلامي والعالم الغربي يتطلب من الطرفين معرفةَ لغات بعضهم البعض. وهذا مفقود عند الطرف الغربي نخبويًا وشعبيًا؛ وينطبق هذا أكثر ما يَنْطبق على المجتمع الأميركي، لا في جهله لغاتِ العالم الإسلامي فحسب، بل أيضًا في عدم معرفته اللغاتِ الأجنبيةَ بصفة عامة. وعلى العكس من ذلك، فإنّ لنخب العالم الإسلامي معرفةً واسعةً ومتمكنةً بلغات المجتمعات الغربية المتقدمة، وفي طليعتها اللغتان الإنجليزية والفرنسية. وبازدياد نسبة التمدرس منذ استقلال المجتمعات الإسلامية، فإنّ انتشار تعلُّم إحدى تلك اللغتين أو هما معًا وغيرهما من اللغات الغربية أصبح واقعًا اجتماعيًا شعبيًا لكثير من فئات تلك المجتمعات. إنّ هذا الواقع اللغوي الشعبي يعزِّز عند المجتمعات الإسلامية هاجسَ التفتح والحوار مع المجتمعات الغربية، وخاصةً الأكثر تقدُّمًا. أما هذه الأخيرة فليس لها ما يحفِّزها على نطاق شعبي واسع على تعلّم ولو لغةٍ واحدةٍ من لغات العالم الإسلامي، ويَقْتصر الأمرُ في أغلب الأحيان على تعلم بعض لغات العالم الإسلامي من قبل عددٍ محدودٍ جدًا من العلماء والمستشرقين والدبلوماسيين ورجال الأعمال.

في ضوء هذه المعطيات، لا يُمْكن الحديثُ عن المساواة في رغبة الطرفين الغربي والإسلامي في الحوار. فالهيمنة الغربية الحالية، وتاريخُ الغرب الاستعماري للشعوب الإسلامية، وجهلُ سواد المجتمعات الغربية لإحدى لغات العالم الإسلامي الكبرى على الأقل، تُضعف كثيرًا من استعداد وقدرة تلك المجتمعات على الحوار التلقائي والتحمس والواعد مع المجتمعات الإسلامية. ومما يزيد الطينَ بلةً هو أنّ هيمنة الغرب العالمية ومصالحه الكبيرة والمتنوعة في العالم العربي والإسلامي تشجِّع الغرب على **الهجوم** على العالم العربي والإسلامي بدلاً من الحوار معه. وإنّ السياسة الخارجية الأميركية الصِّدامية لإدارة بوش الصغير مع العالم العربي والإسلامي اليوم خيرُ مثال ميداني تتجلّى فيه مشروعيةُ تأهُّل أميركا للصدام مع عالمنا، وتأتي المنظومة الثقافية لإدارته بمثابة عاملٍ حاسم في الصدام لا مع هذا العالم فحسب بل مع المجموعة الدولية قاطبةً.

كما أنّ الحديث عن علاقة العرب المسلمين بالغرب المسيحي يحتاج إلى الإشارة إلى الخلفية التاريخية التي رَبطتْ بينهما. فمن جهة، غزا العربُ المسلمون ما يسمَّى اليوم إسبانيا والبرتغال، حيث أقاموا حُكْمهم وهيمنتَهم قرونًا عديدة، وحاولوا التوسعَ أكثر في أوروبا. ولا شكّ في أنّ المخيال الغربي (منظومته الثقافية) أصبح منذ ذلك التاريخ متوجِّسًا وخائفًا وعدائيًا تجاه العرب المسلمين لكونهم القوة الوحيدة في العالم التي هدّدتْهم في عقر دارهم. ومن جهة ثانية، فقد هُزم العربُ المسلمون في الأندلس وطُردوا منها شرّ طرد، فسَجّلوا في مؤلَّفاتهم هيامَهم بالأندلس ولوعتَهم عليها وغضبَهم ممّا تعرّضوا له على أيدي المنتصرين الإسبان المسيحيين، فولَّد ذلك عندهم مخيالاً حاقدًا على الإسبان وعلى الغرب بصفة عامة نتيجةً للحروب الصليبية والاستعمار الغربي لهم في العصور اللاحقة والحديثة.

وعليه، فإنّ المنظومة الثقافية السلبية إزاء «الآخر» عند مخيالي الطرفين (الغرب والعرب المسلمين) مرشّحةٌ لأن تستمرّ إلى أجل غير مسمّى. ذلك أنّ الرموز الثقافية ذاتُ مدى حياة طويل قد يصل إلى الأبدية، كما أكّدنا في منظورنا أعلاه. ومن ثمّ، فإنّ المعطيات المبيَّنة سابقًا لا تسمح بالتفاؤل للحديث عن توفّر الشروط اللازمة لحوار حقيقي متكافئ فعلاً بين الغرب والعالم العربي الإسلامي، إذ الطرف الغربي هو الأقل تأهلاً اليوم للدخول بطيب نيةٍ ونزاهةٍ وتحمّسٍ في مثل ذلك الحوار.

تونس